

توصية

الجمعية البرلمانية الأورو-متوسطية

حول حقوق المرأة في البلدان الأورو-متوسطية

مقدمة من طرف رئيسة اللجنة الخاصة حول حقوق المرأة في البلدان الأورو-متوسطية
السيدة Grazyna Ciemniak

تمت المصادقة عليها في 17 مارس 2007

إن الجمعية البرلمانية الأورو-متوسطية:

- بالنظر إلى القرار الذي تم اتخاذه من قبل مكتب الجمعية البرلمانية الأورو-متوسطية والذي يقضي ببعث لجنة خاصة بحقوق المرأة في البلدان الأورو-متوسطية في 24 ماي 2005،
- بالنظر إلى التفويض المتحصل عليه خلال الندوة الاستثنائية للمجلس والمنعقدة في 22 نوفمبر 2005 بالرباط،
- بالنظر إلى التقرير المقدم حول حقوق المرأة في البلدان الأورو-متوسطية في الجلسة المنعقدة يوم 16 مارس 2007،

تقدم اللجنة الخاصة التوصية التالية حول حقوق المرأة في البلدان الأورو-متوسطية بالاعتماد على التقرير الذي أعدته وتمت المصادقة عليه بالإجماع خلال اجتماع اللجنة الخاصة حول حقوق المرأة في البلدان الأورو-متوسطية يوم 16 مارس 2007 بتونس:

توصيات عامة

- 1 - إذ تؤكد على الحاجة الملحة على تحسين وضع المرأة في البلدان الأورو-متوسطية، فإن اللجنة الأورو-متوسطية ومن خلال هذه التوصيات تسجل الحاجة الأنية إلى مواصلة بذل جهود أكبر من أجل التصدي إلى التمييز والتهميش من خلال سن التشريعات المناسبة وتنفيذها في كل بلد مشارك في عملية برشلونة. كما يتطلب أيضا التطوير الفعلي لحقوق المرأة في كل المجالات الاقتصادية والسياسية والتربوية والاجتماعية.
- 2 - تبرز بقوة لجنة حقوق المرأة أن هذه الحقوق جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان وأن احترامها ضروري للنهوض بالديمقراطية ولإنجاح الأهداف المرسومة في عملية برشلونة.
- 3- تدعو إلى التطبيق الفعلي للتعهدات المالية المنصوص عليها في برنامج ميذا لمساندة المشاركة الفعلية للمرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتطلب الأخذ في الاعتبار منظومة البعد النوعي في إطار برامج ميذا، وتدعو المفوضية الأوروبية إلى إدراج هذا البعد عند تقييم برامج ميذا والموافقة عليها لاعتمادها في التخطيط للبرامج المستقبلية.
- 4- اعتبارا لما سبق ذكره، فإن اللجنة الخاصة تعتقد بإجماع كل أعضائها أنه من الضروري إقامة لجنة قارة لحقوق المرأة في صلب الجمعية البرلمانية الأورو-متوسطية وأن تتوافق تركيبتها مع بقية لجان الجمعية البرلمانية الأورو-متوسطية.
- 5- تؤكد أن التعاون القانوني مع لجنة حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين بالبرلمان الأوروبي ولجنة تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل في الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا واللجان النظرية في البرلمانات الوطنية وممثلي المفوضية الأوروبية المسؤولين ببرنامج ميذا 1 وميذا 2 يجب أن يساهم فعليا في إقامة مبدأ المساواة بين الجنسين.

6- يجب أن تحصل اللجنة الدائمة لحقوق المرأة في الجمعية البرلمانية الأورو-متوسطية على كل المعلومات بخصوص أي تعهد وقرار يصدر عن اللجان المكلفة بقضية حقوق المرأة بالبرلمانات الوطنية للبلدان المشاركة في عملية برشلونة و بالبرلمان الأوروبي و المنظمات الدولية. ويجب أن تضطلع بدور تنسيقي لكل الجهود المبذولة في هذا المجال.

7 - تؤكد أيضا على ضرورة دعوة أعضاء اللجنة الخاصة بحقوق المرأة بالجمعية البرلمانية الأورو-متوسطية لحضور الندوات الوزارية حول دور المرأة في المجتمع. وفي هذا السياق تؤكد اللجنة على حضور أعضاء لجنة المرأة في الندوة الوزارية التقييمية سنة 2009.

8- تؤكد اللجنة الخاصة في نفس الوقت على الحاجة لتحديد المبلغ المالي اللازم لتنفيذ نتائج الندوة الوزارية حول تعزيز دور المرأة في المجتمع التي انعقدت يومي 14 و 15 نوفمبر 2006 باسطنبول.

9 - تطلب اللجنة الخاصة من الجمعية البرلمانية الأورو-متوسطية أن يحيل تقريرها حول حقوق المرأة في البلدان الأورو-متوسطية إلى كل اللجان القارة بالجمعية حتى تعتمده كعامل ايجابي مساعد لعمل اللجان المذكورة.

10- ترحب بقرار البرلمان الأوروبي و المجلس الأوروبي في 17 ماي 2006 القاضي بتسمية سنة 2007 بـ "السنة الأوروبية لتكافؤ الفرص بين الجميع" (القرار عدد 771/ 2006 /EC) للبرلمان الأوروبي و المجلس الأوروبي بتاريخ 17 ماي 2006 لتخصيص سنة تكافؤ الفرص بين الجميع- 2007 – من أجل مجتمع عادل)، وتطلب من البلدان الأعضاء بأن تبدي أكبر حجم ممكن من المشاركة في تحقيق الأهداف المرسومة بالسنة الأوروبية لتكافؤ الفرص بين الجميع، وذلك عن طريق الوسائل التالية:

أ- رفع مستوى الوعي الاجتماعي في مجال الحق في المساواة وعدم التمييز وفقا إلى الواقع أو الشرعي (de facto et de jure)،

ب- تحريك النقاش حول سبل رفع مستوى مشاركة المرأة والرجل في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ودفع مشاركتهم في الجهود الهادفة للتصدي إلى التمييز في كل المجالات وعلى كل الأصعدة،

ج- إبراز المساهمة الايجابية التي يمكن أن يقوم بها كل جنس في الحياة الاجتماعية ككل وخاصة في ما يتعلق بالتأكيد على مميزات التنوع والتكافؤ لما في ذلك من فائدة للمجتمع على نطاق واسع،

د- المساهمة في رفع مستوى الوعي بقيمة مكافحة القوالب الجاهزة والأحكام المسبقة والعنف وتطوير العلاقات الإنسانية الجيدة والقيم التي تشكل حجر التأسيس للكفاح ضد التمييز.

توصيات تتعلق بإدماج منتدى النساء البرلمانيات في الجمعية البرلمانية الأورو-متوسطية

11 – توصي اللجنة الخاصة البرلمانات الوطنية للبلدان المشاركة في عملية برشلونة بأن تعين للعمل في لجنة حقوق المرأة بالجمعية البرلمانية الأورو-متوسطية نساء برلمانيات أعضاء أيضا بالمنتدى وذلك من أجل الاستفادة بشكل أمثل من تجارب المنتدى.

12 – تقترح اللجنة الخاصة مشاركة رئيسة المنتدى بصفة منتظمة في اجتماعات اللجنة الخاصة لحقوق المرأة بالجمعية البرلمانية الأورو-متوسطية.

توصيات مفصلة

تحليل مقارن بين التشريعات الحالية في الاتحاد الأوروبي والبلدان المتوسطة الشريكة

13 - تدعو اللجنة الخاصة بحكومات الدول الأعضاء للاتحاد الأوروبي وشركائه الاجتماعيين إلى الاحترام والتنفيذ الكاملين للحقوق المتأثية عن تشريعات الاتحاد الأوروبي وكذلك عن الأنظمة التشريعية للدول الأعضاء،

14- تدعو اللجنة الخاصة بالحكومات لاتخاذ قرارات متناسقة من أجل وضع استراتيجية مشتركة تهدف لإقامة مجتمع يتساوى فيه الرجال مع النساء في الحقوق والواجبات في إطار الاحترام المتبادل للفوارق بينهم. إنّ التطبيقات القانونية الفعالة وغيرها من التطبيقات سوف تكون الأداة الأكثر إفادة والأقل تمييزاً.

15 - تشجع اللجنة الخاصة بالاتحاد الأوروبي لضمان مساندة أكبر لعمل المنظمات غير الحكومية الناشطة لما فيه خير المرأة وتكافؤ الفرص وتبرز القيمة القانونية لهذا التعاون. كما أنه على الاتحاد الأوروبي والمنظمات المانحة أن تحدد وتنسق جهودها المبذولة في مختلف الدول، وإذا لزم الأمر فإنه على الاتحاد الأوروبي أن يؤكد على وجود منظمات نسائية تعمل في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ترغب في مساندة المبادرات الهادفة إلى إزالة التفاوت بين الأجناس،

16- ترحب بإقامة مؤسسات تعمل لدعم المساواة بين الجنسين في الجزئين الجنوبي والشرقي للمتوسط مثل منظمة المرأة العربية ومنظمات غير حكومية أخرى مماثلة تنسق أنشطة المؤسسات الوطنية في هذه المجالات وتؤكد على أهمية التقييم الدوري لهذا التعاون.

17- تشجع اللجنة الخاصة بالحكومات للأخذ بعين الاعتبار السياسات والإجراءات الخاصة بالمساواة بين الجنسين وتوظيف الاستراتيجيات السائدة (استراتيجيات مالية نوعية وأخرى متعلقة بتحليل التأثيرات) خلال وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية بمفهومها الواسع والمصغر.

18 - تشجع اللجنة الخاصة لحقوق المرأة النساء المشاركات في الحياة السياسية في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على المناقشة في وسائل الإعلام موضوع المساواة بين الجنسين وبذلك يشكل حجر الأساس لإدراج آليات فعالة وبناءة تدخل روح المساواة بين الجنسين إلى التشريعات الجديدة.

19- ترحب اللجنة الخاصة بحقوق المرأة بالإصلاحات القانونية العديدة ببلدان الجنوب الأعضاء في الجمعية البرلمانية الأورو-متوسطة لكنها تعرب في نفس الوقت عن قلقها الناتج عن استمرار وجود بعض من أشكال التمييز بالمقارنة ببلدان أخرى وتسجل بأنه لم يتم التوقيع من قبل جميع الشركاء اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة CEDAW، ولهذا تدعو كل الشركاء للانضمام إلى الاتفاقية المذكورة بالإضافة إلى معاهدات حقوق الإنسان للأمم المتحدة من خلال إدخال آليات أقوى للمراقبة الجهوية والوطنية.

20 – تسلم بوجود مواطن ضعف في الشراكات المتقاطعة عند التعامل مع مسائل الزواج والجنسية والسلطة الأبوية والميراث وحرية تنقل الأفراد، لذلك تصر اللجنة على أن يواصل كل شركاء الجمعية البرلمانية الأورو-متوسطية التصدي لنقائص هذه الشراكة المتقاطعة من خلال تنسيق التشريع في الزواج والطلاق والجنسية والسلطة الأبوية والميراث.

21 – تدعو اللجنة الخاصة لحقوق المرأة كل الدول وخاصة منها شركاء الجنوب بالحوار الأورو-متوسطي للتوقيع والمصادقة على بروتوكول الأمم المتحدة لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص المكمل لاتفاقية الجريمة المنظمة العابرة للقارات وإلى تأمين التعاون الوثيق والنشاطات الفعالة في هذا المجال.

22 – تسلم بدور وسائل الإعلام في إشاعة القضايا المتعلقة بوضعية المرأة ودورها في المجتمع وتعترف كذلك بتأثيرها على وجهة نظر المواطنين في هذه البلدان وتدعو الحكومات للتعاون مع وسائل الإعلام في هذا التوجه.

مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية

23 – تعترف اللجنة الخاصة بأنه من الضروري لرفع مستوى مشاركة المرأة أن تحترم الدول المشاركة في مسار برشلونة حق المرأة في معاملة متساوية مع الرجل في كل مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

24- تؤكد اللجنة الخاصة الحاجة لضمان المساواة بين الرجل والمرأة في كافة مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في إطار مقاربة متعددة الأبعاد للقضية وبتخاذ إجراءات مختلفة في كل المجالات المذكورة سلفا بما في ذلك خلق ودعم الآلية الوطنية للمساواة بين الجنسين.

25- تشجع اللجنة الخاصة البلدان لبذل الجهود الهادفة إلى رفع مستوى الوعي بالحاجة إلى إدراج أسس أكثر توازنا في تمثيل كلا الجنسين سواء في المؤسسات الدولية أو الهياكل والأجهزة المحلية وإلغاء الفوارق التي تعترض المرأة عند مشاركتها في الحياة السياسية. وبناء على هذا فان اللجنة الخاصة تعتبر أنه من الضروري دعم جهود المرأة العملية لإقامة المنظمات والمؤسسات النسائية في إطار تعزيز المسار الديمقراطي.

26 – إذ تبذل الجهود في كل بلدان الجمعية البرلمانية الأورو-متوسطية لتحقيق المساواة بين الجنسين فان النساء اللاتي بلغن مواقع في القرار مازلن غير قادرات على ممارسة حقوقهن كما يجب، وذلك بسبب حواجز ناجمة عن التعاملات غير الرسمية الخاصة وعن النظام الأبوي التي تولد تمييز المرأة وتمنعها من الاستفادة الفعلية من المساواة بين الجنسين، وتبرز أن هذه الحال تتعلق بصورة خاصة بالنساء الاعضاء في البرلمانات والناشطات في السياسة وهو ما يدفع إلى العمل الهادف إلى إزالة القيود المفروضة على حقوقهن(في الحياة الشخصية والاجتماعية).

27- تشجع اللجنة الخاصة البلدان على الرفع في عدد النساء العاملات من خلال ضبط نسبة التشغيل وكذلك عن طريق إيجاد الحوافز للنساء حتى يوفقن بين حياتهن العائلية وواجباتهن العائلية وتربية أطفالهن وخاصة منهن الأمهات العازبات. ويمكن تحقيق هذا بمساعدة وتعزيز عمل المحاضن ورياض الأطفال من خلال إدخال تشريعات تحمي المرأة التي تستأنف العمل بعد

فترة أمومة أو تربية بالإضافة إلى سن تشريعات عامة تسمح بإمكانية تقسيم إجازة رعاية بين كلا الأبوين.

28- تسجل اللجنة الخاصة للمرأة أن المساواة بين الجنسين لا يمكن تحقيقها إلا من خلال تعزيز المكانة الاقتصادية للمرأة. لذلك ينبغي اتخاذ إجراءات ضرورية من أجل دعم روح ريادة الأعمال عند النساء من خلال التوفير الأفضل لوصولهن إلى الوسائل المالية، ومن أجل زيادة نسبة التشغيل للنساء يجب تضمين المعاملة المتكافئة في سوق الشغل كما لا بد من اتخاذ إجراءات لإقصاء اللامساواة الهيكلية مثل العزل أو الفصل فيما بين قطاعات العمل، و يجب تطوير أنظمة الضمان الاجتماعي ليشمل المرأة التي تعمل جزءا من الوقت الكامل للعمل أو بالنسبة إلى العاملات في المنازل.

29- إن التغلب على عدم المساواة يدفع الأعضاء باللجنة الخاصة لحقوق المرأة لبذل الجهود اللازمة لمجابهة العنف النفسي بين النساء والرجال ومكافحة عدم المساواة في الوصول إلى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وتدعو اللجنة كذلك إلى إقامة "قاعدة أورو-متوسطية معرفية متنوعة" حول مشاكل الجنسين وذلك بهدف مراقبة وتقييم حقوق المرأة في جميع الميادين مع إقامة مراكز محلية بشكل متواز في كل بلد شريك من أجل تكليفها بإنجاز تقارير سنوية حول حقوق المرأة استنادا على مؤشرات ثابتة. وتلفت اللجنة الانتباه الخاص إلى عدم توفر معطيات لاسيما في موضوع العنف القائم لأسباب لها علاقة باختلاف الجنس في بلدان الجنوب الأعضاء بالجمعية البرلمانية الأورو-متوسطية، وتحثهم على إرساء هذه الآليات.

30- تناشد إنشاء برنامج تبادل بين بلدان الشمال والجنوب الأعضاء في الجمعية البرلمانية الأورو-متوسطية تهدف إلى مساعدة النساء بالبرلمان على تبادل التجارب السياسية والثقافات، وتدعو في هذا الصدد إلى إقامة تربيّصات ودورات تدريبية خاصة لفائدة النساء الشابات اللاتي ينشطن في المنظمات السياسية الشبابية وذلك صلب كل برلمانات دول المجلس البرلماني الأورو-متوسطي.

31- تدعو الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، على أساس تشريعاتهم الوطنية والاتفاقيات الدولية، إلى ضمان احترام الحقوق الأساسية للنساء المهاجرات ودفع السياسات التي تهدف إلى مقاومة كل أشكال التمييز ضد المرأة المهاجرة.

32- تدعو الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وبلدان المصدر إلى مدّ سكّانهم ومواطنيهم بصفة آلية بالمعلومات الضرورية حول السياسات والتحديات المتعلقة بالهجرة وفرص وواجبات المهاجرين الرجال والنساء على حد سواء في الدول المستضيفة لهم.

وصول المرأة إلى التعليم وإلى الرعاية الصحية

33- تؤكّد اللجنة الخاصة لحقوق المرأة على الدور الاستثنائي الذي يلعبه قطاع التعليم والثقافة في تسهيل اندماج المرأة في كلّ مجالات الحياة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا الإطار، ترحب اللجنة بتطور مستوى التعليم وتراجع مستوى الأمية لدى المرأة في المنطقة الأورو-متوسطية.

34- تشجّع اللجنة البلدان الشركاء المتوسطيين على النهوض أكثر بالسياسات المتعلقة بقطاع التعليم التي من شأنها أن تدعم المساواة بين الجنسين وتضع حداً للانقسامات بين المرأة

والرجل وفي نفس الوقت يُساهم تحسّن مستوى تعليم الفتيات في التأثير إيجابيا على النمو الاقتصادي في البلدان المتوسطة .

35- توصي اللجنة بتسخير واستعمال التقنيات الحديثة بهدف حل المشكلات التعليمية ومشكلات الرعاية الصحية.

36- بالاعتماد على أهداف الألفية للتنمية المصادق عليها في بيان الألفية لـ 8 سبتمبر 2000 بمناسبة قمة الأمم المتحدة لسنة 2000 ، تدعو اللجنة الخاصة في هذا الصدد إلى ضمان المساواة بين المرأة والرجل في كلّ مجالات الحياة ، وتدعو على وجه الخصوص البلدان المتوسطة إلى توجيه عناية خاصة إلى تعليم الفتيات وخاصة فتيات المناطق الريفية حتّى لا يغادرن المدارس بصفة مبكرة وذلك من خلال توفير كل الظروف الملائمة لهن وتمكينهن من اكتشاف قدراتهن ومواهبهن على أحسن وجه .

37- تحثّ اللجنة حكومات الدّول على الترويج لترقية المرأة وضمان الأجور العادلة لقاء أعمالهن.

38- تؤكّد على أهمية الأخذ بعين الاعتبار المساواة بين الجنسين في كلّ السياسات المتعلقة بقطاع الصحة وفي برامج البحث العلمي.

39- تدعو اللجنة البلدان المشاركة في مسار برشلونة إلى العمل على أن تتمتع المرأة الأورو- متوسطة بالعناية الصحية اللازمة في كلّ المناطق وخاصة في المناطق الريفية التي تفتقر إلى البنية الأساسية والمعدّات الصحية اللازمة الخاصة بالمرأة. وفي هذا الإطار، تولّي اللجنة أهمية خاصة إلى وضعية وظروف عيش النساء المسنّات والمشاكل الصحية التي يعانين منها.

40- تدعم اللجنة حقّ المرأة في التصرّف في جسدها كملك خاص بها وحدها وإقرار حياتها الجنسية كما توصي اللجنة بتوفير العناية الصحية للمرأة وخاصة من خلال:

- تمكين كلّ امرأة من استعمال وسائل منع الحمل.
- تحسين وتأهيل وسائل الولادة.
- احترام سرية رضاعة الثدي.
- تعزيز قدرات ومهارات القابلات.
- الحدّ من عمليات الإجهاض المحفوف بمخاطر المخاطرة بصحة المرأة وحياتها.
- ضمان مراقبة تطبيق واحترام القوانين المتعلقة بوقاية المرأة من سوء المعاملة والاعتصاب.

- مقاومة كلّ أشكال العنف ضد المرأة بما في ذلك العنف في الحياة الزوجية، الاعتصاب وإجبار المرأة على تعاطي الرذيلة.

- تحسين الظروف المادية والاقتصادية للمرأة وتحسين وضع المرأة العاملة في القطاع الصحي.

- تعيين أكبر عدد ممكن من النساء في مراكز اتخاذ القرار في القطاع الصحي.

- توفير تكوين مستديم ورفيع المستوى لموظفي القطاع الصحي المختصين في أمراض المرأة .

- إحداث مكتب خاص بصحة المرأة يكلف برسم ملامح سياسات القطاع الصحي وخطط العمل المتعلقة بالمرأة.

- إقامة في كل بلد منتديات وطنية تعتنى بصحة المرأة.
- نشر تقارير ومعطيات دورية حول صحة المرأة وتعميمها على البرلمانات ووسائل الإعلام والمواطنين.
- تحديد أولويات اتجاهات الدراسة بوضوح، مع الإشارة للجهود المطلوبة فيما بعد .
- إحداث آليات تمكّن المرأة من التعبير عن وجهة نظرها وتحديد حاجياتها والإفصاح عن المشاكل الحقيقية التي تعترضها .
- التعرف المناسب على الجهود الحكومية في المستوى الدولي (سيداو، منصة بيكين في مجال القرارات المتخذة بالنشاطات المنفق عليه) وعلى المستوى الاورو-متوسطي (إعلان برشلونة والواجبات المترتبة نتيجة اللقاءات والمؤتمرات).
- تبادل الخبرات والتجارب بين مواطني بلدان الاتحاد الأوروبي وبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والأخذ بعين الاعتبار أوجه التشابه الممكنة (ولأوجه الاختلاف المعترف بها) في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والدينية والثقافية في هاتين المنطقتين الجغرافيتين.
- الاستراتيجيات الصحية وخدمات العناية الصحية التي تحافظ على كرامة المرأة وتضمن في نفس الوقت حقها في سرية المعطيات الصحية .

41- تدعو اللجنة كلّ البلدان الأعضاء في الجمعية البرلمانية الأورو- متوسطة لتحسين فاعليتها بمكافحة التهاب الكبد الفيروسي "صنف ب" ومرض فقدان المناعة المكتسبة " السيدا " بوضع سياسات جديدة أكثر نجاعة في مجال استكشاف ووقاية ومعالجة أمراض المرأة الحامل ورضيعها المعرضين للخطر. ونظرا لأنّ تقارير المنظمات الصحية تشير الى التهديد المتزايد في كلّ البلدان للأمراض المعدية وخاصة التهاب الكبد" صنف ب" ومرض فقدان المناعة المكتسبة " السيدا " و باعتبار أنّ إصابة المواليد الجدد بهذين المرضين من شأنه أن يتسبّب في ظهور عدوى مزمنة، تدعو اللجنة إلى إجراء فحوصات طبية دورية لكلّ الأمّهات أثناء الحمل وهي أفضل وسيلة في كلّ استراتيجية وطنية للحدّ من خطر الإصابة وانتشار فيروس التهاب الكبد " صنف ب" و مرض فقدان المناعة المكتسبة " السيدا " .

42- تشدّد اللجنة على المشكل الذي ما انفكّ يتفاقم في كلّ أنحاء العالم والمتعلّق بالعنف ضد المرأة وتوصي في هذا الصدد الدّول الأعضاء باتخاذ التدابير والإجراءات القانونية الكفيلة بحماية النساء ضحايا العنف مع الحرص على متابعة تطبيق هذه الإجراءات والتشريعات على أرض الواقع .

43- توصي اللجنة الحكومات باتخاذ كلّ الإجراءات والتدابير الكفيلة بحماية المرأة ووقايتها من كلّ المخاطر الممكنة وضمان تكوين رفيع المستوى للمختصين في مجال معالجة ضحايا العنف وذلك بهدف القضاء على كلّ أشكال العنف ضد المرأة بما في ذلك بتر العضو التناسلي لدى الفتيات وإرغام المرأة على الزواج دون رضاها.

44- تعبر اللجنة عن انشغالها الشديد بخصوص مشكل العنف ضدّ المرأة (العنف النفسي والمعنوي، العنف الزوجي، إرغام المرأة على الزواج ، تعدّد الزوجات ، الجرائم المتعلقة بالشرف و بتر العضو التناسلي لدى الفتيات) وتوصي في هذا الصدد البلدان إلى إقرار التشريعات اللازمة وتنقيح القوانين المتعلقة بحماية النساء ضحايا العنف مع العمل على تطبيق هذه القوانين والتشريعات على أرض الواقع والقيام بحملات تحسيسية إعلامية لتعميم هذه القضايا على كلّ الشرائح الاجتماعية وشدّ انتباه الرأي العام لها .

45- تعرض اللجنة الإحصائيات المتعلقة باستعمال العنف ضدّ المرأة وتدعو في هذا الصدد إلى إدخال الإصلاحات القانونية في كلّ دول الجمعية البرلمانية الأوروبي-متوسطية التي تهدف على وجه الخصوص إلى تعزيز حماية المرأة وتشديد العقاب على المذنبين وخاصة في حالات العنف الزوجي.

46- تدعو اللجنة إلى تعزيز التضامن بين حكومات وبرلمانات ومواطني ومواطنات المنطقة المتوسطية، رجالا ونساء، وإرساء مقاربة أكثر فاعلية للاتحاد الأوروبي على الساحة الدولية تهدف إلى إيجاد حلول عملية وجذرية إلى النزاعات التي تعيشها المنطقة .

المرأة في وسائل الإعلام

47- نظرا للصورة السلبية التي تحملها كلّ وسائل الإعلام الناشطة في البلدان المنخرطة في مسار برشلونة، تدعو اللجنة إلى اتخاذ الإجراءات الضرورية الكفيلة بتحسين صورة المرأة المتوسطية لدى وسائل الإعلام.

48- تؤكد اللجنة أهمية دور النساء البرلمانيات في تحسين صورة المرأة المتوسطية لدى وسائل الإعلام وتدعو الأحزاب السياسية والمؤسسات المعنية إلى توفير الوسائل الملائمة والإمكانات بغية تحقيق هذا الهدف .

49- توصي اللجنة بإعداد خطط عمل لتيسير تحسين صورة المرأة وضمان المزيد من المساواة بين الجنسين لدى وسائل الإعلام. يجب في مرحلة ثانية العمل على تطبيق هذه الخطط على أرض الواقع بطريقة مثلى وفاعلة.

50- لتحقيق ذلك ، تنصح اللجنة بما يلي :

- مدّ يد المساعدة للمنظمات غير الحكومية المهتمة بالمرأة بهدف تنظيم حملات تعمل على تعميق الوعي بضرورة التخلّي على الأفكار التي فيها تمييز بين الجنسين وطرح هذه الأفكار على وسائل الإعلام.
- العمل على تحسين الوضع الاجتماعي للمرأة بمبادرة ودفع من مؤسسات إعلامية بالاعتماد على مبدأ المسؤولية .
- التركيز على البرامج التي تبيّنها المحطات الإذاعية والتلفزيونية العمومية والتي تعمل على الرفع في مستوى وعي المرأة بحقوقها .
- تعزيز دور اللوبي بهدف تشجيع المحطات الإذاعية والتلفزيونية الخاصة على القيام بتنفيذ برامج مشابهة .

- السعي للاستفادة المجدية من قبل النساء من تقنيات الاتصال الحديثة والحصول على الخبرات في استعمال الأجهزة الإعلامية ونشر البرامج التعليمية التي تنظمها الحكومات بالتعاون المشترك مع وسائل الإعلام. ولكن على هذه البرامج التعليمية أن تشير إلى طريقة استخدام وسائل الإعلام بشكل لا تكون نتائجه سلبية على معاملة المرأة، وعلى النتائج المترتبة من جراء ذلك.

مشاريع الاتحاد الأوروبي ومصادر تمويل برامج مساندة المرأة و تحقيق المساواة بين

الجنسين

51- تشجّع اللجنة الفرعية للاتحاد الأوروبي على الأخذ بعين الاعتبار البعد المتعلّق بتحقيق المساواة بين الجنسين في كلّ سياسات وبرامج ومشاريع الاتحاد المعتمدة في إطار الشراكة الأورو-متوسطية أو سياسة الجوار الأوروبية. يجب الاهتمام أكثر بتشريك المرأة مثلها مثل الرجل في كلّ الأنشطة دون استثناء وذلك باعتماد خطط عمل فاعلة، توفير الاعتمادات المالية والفنية اللازمة، ودعم الإجراءات المتعلقة بالإرشاد والاستشارة مع المنظمات غير الحكومية في كلّ المجالات المتّصلة بالمرأة.

52- تلحّ اللجنة على اتخاذ الإجراءات اللازمة الكفيلة بوضع حدّ للتفاوت بين الجنسين في التعليم الثانوي في بلدان الجنوب الأعضاء في الجمعية البرلمانية الأورو-متوسطية وتدعو إلى ضمان مشاركة متكافئة بين الشبان والشابات في برامج المفوضية الأوروبية لتبادل الخبرات في ميدان التعليم على غرار برامج Grundvig ، Comenius ، Leonardo Da Vinci ، Erasmus بالإضافة إلى برامج سقراط والثقافة للفترة الممتدة بين 2007 و2013، والبرامج المتعلّقة بأنشطة الشباب 2007 و2013.

53- تؤكّد اللجنة على جدوى وأهمية دفع التعاون بين شمال وجنوب المتوسط في مجال المرأة وتساند فكرة منح جائزة " امرأة السنة في المنطقة الأورو-متوسطية" تمنح سنويا لمنظمات أو أفراد من الضفة الشمالية أو الجنوبية للمتوسط كمكافأة على تقديم المشاركة الأكبر للترويج لحقوق المرأة وذلك بالتعاون مع بقية الشركاء الآخرين من البحر المتوسط.

54- تدعو اللجنة المفوضية الأوروبية ومجلس الاتحاد الأوروبي إلى إدخال مسألة المساواة بين الجنسين في اتفاقيات الشراكة إلى جانب المادة المتعلّقة بالديمقراطية واحترام الحقوق الأساسية وذلك بإدراج فقرة صريحة تلزم بحماية حقوق المرأة و الأخذ بعين الاعتبار المراقبة وتقييم التشريعات القانونية الوطنية وخطط العمل والبرامج التعاونية في هذا المجال.

55- تعرب اللجنة عن ارتياحها للموارد المالية التي رُصدت في إطار برنامج " ميديا 1 " و " ميديا 2 " وللمبادرة الأوروبية من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان ولهذا الغرض تدعو إلى إعداد برنامج " ميديا " المحلي الذي يهدف على وجه الخصوص إلى النهوض بحقوق المرأة.

56- تساند اللجنة بكلّ ما أوتيت من قوّة أهداف برنامج العمل الخماسي لسنة 2005 المتعلّق بالشراكة الأورو-متوسطية وتوصي في هذا الإطار بتحديد الأهداف بأكثر دقّة وإعداد جدول زمني لتنفيذها على أرض الواقع.

57- توكل رئيس الجمعية البرلمانية الأورو-متوسطية برفع التوصية الحاضرة لرؤساء البرلمانات أعضاء عملية برشلونة، والمؤتمر الوزاري الأورو-متوسطي، والمفوضية الأوروبية ولحكومات الدول الأعضاء في عملية برشلونة وكافة المؤسسات المعنية.